

## خلال ثلاث دورات تدريبية متقدمة للمحامين تحت التمرين للعام ٢٠٠٩م نظمتها نقابة المحامين فرع صنعاء ... نقيب المحامين يحذر من الانجرار خلف مؤسسات محلية تنفذ أجندة أجنبية

اللائحة وقد تم تشكيل لجنة من النقابة لتنفيذ القرار من خلال استلام كافة الوثائق والسجلات من وزارة العدل في سبيل تنظيم ما يتعلق بوكلاء الشريعة الذين حصلوا على تراخيص قبل صدور قانون المحاماة في العام ١٩٩٩م.

وكشف راجح عن قرب الانتهاء من إصدار لأحتين الأولى تخص الضمان الاجتماعي للمحامين والثانية تخص المجالس التأديبية داخليا أعضاء مجلس النقابة العامة للتفاعل الايجابي والتعاون لانجاز تلك اللوائح لخدمة المهنة والمحامين على مستوى الجمهورية.

وتحدث راجح عن أهم المعوقات والصعوبات التي لا تزال تواجه مهنة المحاماة وقال إن المشكلة الحالية تكمن في وجود دخلاء على مهنة المحاماة يسيئون إلى النقابة والقضاء عموماً وللأسف الشديد

نجد تعامل بعض القضاة في المحاكم مع وكلاء الشريعة والدخلاء أكثر من المحامين. وطالب راجح النائب العام بإصدار تعميم للنيابات يقضي بضبط أي شخص يدعي أو ينتحل صفة محام خصوصاً في ظل وجود تراخ من قبل بعض أعضاء النيابة.

من جانبه طالب رئيس لجنة التدريب والتأهيل في نقابة المحامين-فرع صنعاء الأستاذ/محمد المسوري المشاركين في الدورة التدريبية من المحامين والمحاميات إلى الالتزام التام بمواعيد المحاضرات والمواد التطبيقية. وأكد أهمية انعقاد الدورة

التدريبية التي تأتي هذه المرة على فترتين مسائية وصباحية وتحتوي على العديد من المواد التطبيقية والنظرية أهمها استخدام أسلوب جديد وهو أسلوب المحاكمات أي الأسلوب التمثيلي في تطبيق المحاضرات، متمنيا الاستفادة التامة مما سيقدمه

المحاضرون خلال الدورة. هذا وكان المشاركون في الدورة التدريبية المتقدمة الأولى للمحامين تحت التمرين قد أكدوا في أحاديث متفرقة لمجلة المحاماة أهمية إقامة الدورات التدريبية لما لها من

اثر ايجابي في رفع قدرات ومهارات المحامين نظريا وتطبيقيا حيث قالت المحامية/ هناء أحمد جمعة-محامية تحت التمرين أنها تشارك في الدورة التدريبية من أجل



تدريب وتأهيل المحامين والمحاميات. ووجد راجح مطالبته للحكومة والمنظمات المناهضة والمحلية إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للنقابة في سبيل تأهيل وتدريب كافة المحامين في أنحاء الجمهورية مشيراً في الوقت نفسه شحة الإمكانيات المادية التي تقف عائقاً أمام مواصلة النقابة للبرنامج التأهيلي والتدريبية.

وأوضح راجح أن نقابة المحامين-فرع صنعاء- تنفذ عشر دورات تدريبية خلال العام الجاري ٢٠٠٩م ينخرط فيها عدد كبير من المحامين والمحاميات حيث تم تنفيذ ست دورات تدريبية خلال الفترة الماضية من نفس العام.

وأكد راجح أهمية الدورات التدريبية التي تنفذها نقابة المحامين لبناء قدرات المحامين والمحاميات علمياً وعملياً، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الحقوق والحريات باعتبار وجود قضاة أو محامين دون تأهيل سيؤثر سلباً على العدالة.

وعن اللوائح والأنظمة التي تم انجازها خلال الفترة الماضية خصوصاً عقب انتخابه نقيب المحامين اليمنيين قال راجح: تم بحمد الله تعالى في السادس عشر من يونيو ٢٠٠٩م إصدار اللائحة الخاصة بوكلاء دعاوى (وكلاء الشريعة) من قبل وزير العدل الذي يعتبر المخول بإصدار تلك

المحاماة- تقرير - خاص. في سبيل تحقيق تطوير مستدام للمحامين والمحاميات ووفقاً لخطة التأهيل والتدريب احتضنت قاعة التدريب والتأهيل بنقابة المحامين اليمنيين فرع صنعاء ثلاث دورات تدريبية متقدمة للمحامين تحت التمرين خلال الفترة الماضية من العام الجاري ٢٠٠٩م فقي افتتاحية الدورة التدريبية المتقدمة الأولى للعام ٢٠٠٩م التي انعقدت صباح يوم الاثنين الموافق ٣ أغسطس ٢٠٠٩م بمشاركة (٤٠) محام ومحامية لمدة أربعة أيام القى نقيب المحامين اليمنيين-أ/ عبدالله محمد راجح -كلمة حذر من خلالها كافة محامي الجمهورية من مغبة الانجرار خلف المؤسسات والمكاتب القانونية المحلية التي تسعى لتنفيذ أجندة وتوجهات أجنبية من خلال إقامتها للدورات التدريبية للمحامين والمحاميات بعيداً عن أنظار نقابة المحامين اليمنيين.

وقال راجح: برزت في الآونة الأخيرة على الساحة بعض المؤسسات والمكاتب التابعة لبعض محامين في اليمن تدعي تأهيل وتدريب المحامين والمحاميات من خلال دورات تدريبية وبدعم من بعض المنظمات الدولية دون الرجوع إلى نقابة المحامين الأمر الذي يعد تجاوزاً خارجاً لنصوص قانون مهنة المحاماة الذي اسند للنقابة مسؤولية